
Abstrak

Apostasy is one of the major sins and the greatest crimes in Islam. Rather, it is related to the principle of Islam, faith to the one God and the Prophet Muhammad. The apostate had previously believed and believed in Allah, then turned from truth to falsehood and became an unbeliever. This apostasy represents a major betrayal to the God and His Messenger. That is why God Almighty has promised to those who apostatize from his religion, the decline of deeds in this world and torment in the hereafter. The Messenger of God, may God bless him and grant him peace, promised to kill him when he said: (Whoever changes his religion, kill him). Apostasy is also measured by murder and adultery in its commentary. This article aims to explore the dialogue between ‘ulama about apostasy by describing and comparing all mazhab. Hence, the scholars differed in bringing rulings for the apostate from Islam. And every opinion has its inference, which we have mentioned for a long time. The differences are expected to be able to bring a lot of dialogue on the table, so that in the future there will be no more tendency to commit violence against people who change their religions.

Keywords: Apostasy, interfaith dialogue, Islamic law, mazhab

القضية الردة في الإسلام |

ملخص

إن الردة من الكبائر وأعظم الجرائم في الإسلام. بل هي تهلك الضرورة الدينية التي يحفظها الإسلام، وهي الإيمان. فقد سبق للمرتد التصديق والإيمان بالله سبحانه وتعالى، ثم يعرض من الحق إلى الباطل وصار كافراً. وتمثل هذه



الردة صدمة إلى صدر الإسلام، وخيانة علي الله ورسوله. ولذلك قد أوعد الله سبحانه وتعالى من ارتد عن دينه بحبوط الأعمال في الدنيا والعذاب في الآخرة. وقد أوعده رسول الله ﷺ بالقتل في قوله: (من بدل دينه فاقتلوه). وتقاس الردة أيضا بالقتل والزنا في تعقيها. ومن هنا اختلف العلماء في جلب الأحكام للمرتد عن الإسلام. وكل رأي له إستدلالة الذي قد ذكرناه طويلا. ومن هؤلاء الآراء المختلفة في عقوبة الردة بين المثبتين والنافين. كنت أميل إلى من قال بإثبات عقوبة الردة عقوبة تعزيرية وليست حدية. وبالخصوص إلى من قال بأن العقوبة للمرتد تقع في ظل الدولة الإسلامية تحت رعاية سلطة المسلمين. فتعين الشخص بالردة يرفع إلى الحاكم في المحكمة، وكذلك تطبيق العقوبة عليه وفق قضاء القاضي بعد أن توافرت الشروط لذلك.

الكلمات المفتاحية: الردة، الحوار بين الأديان، المذهب، الفقه الإسلام

المقدمة

كان هذا الدين الحنيف، الإسلام، مشهورا بالفكرة على حرية الإعتقاد. وكان المبدأ في اعتناق هذا الدين هو الإقتناع. فلا يجوز لأحد من دعاة المسلمين أن يجبر غيره ليدخل الإسلام. فوظيفة الداعي هي البيان والتذكير والتنبية، لا التسليم، لأن قبول الهداية من عند الله عز وجل. حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قادرا لذلك، فليس إليه هداية الناس، وإنما عليه البلاغ، والله يهدي من يشاء، وله الحكمة البالغة لذلك. كما جاء في الآية الكريمة: (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) (٥٦)¹. فإذا كانت الهداية من عند الله عز وجل، فبالضرورة أن رفع الهداية من صدور العباد على قدره ومشيئته سبحانه وتعالى كذلك. فبدأ النقاش بين علماء الأمة في مسألة المرتد عن دينه. حيث أن بعض المعاصرين ينفون عقوبة الردة بقتل المرتد على نطاق حرية الإعتقاد. وبمقابل ذلك، كان السلف أجمعوا على إثبات قتل المرتد، مع أنهم قد يختلفون في نوع العقوبة، هل هي عقوبة حدية التي لا تقبل التحويل والتعديل، أو أنها تعزيرية. وكذلك اختلفوا في قضية الإستتابة. ومن ثم أن هذا الأمر بقي في نقاش المفكرين. فالمثبتون والنافون بحد الردة لا يزالون أن يتجادلوا في هذه المسألة إلى اليوم. ولقد أصدرت لجنة العقيدة والفلسفة التابعة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فتوى أباحت فيها للمرتد أن يتوب طوال حياته، والتغاضي عن استتابته خلال ثلاثة أيام أو أكثر كما ذهب اليه الفقهاء، وقد أثارت هذه الفتوى جدلا كبيرا في أوساط علماء المسلمين.² فالمراد بأمر استتابة المرتد طول حياته، أي أنه ما دام خانعا ومطيعا على الأمير والدولة، فلا يوجب القتل عليه إلى أن يموت.

مفهوم الردة وما يتعلق بها

كلمة الردة في العرب تعني إلى مجموعة من المعاني. فالردة بكسر الراء هي مصدر من رد يرد ردًا وردة، وهي الإسم من الارتداد. وارتد يرتد بمعنى تحول، وفي التنزيل: من يرتدد منكم عن دينه³. ويقال ارتد على أثره وارتد عن

¹ سورة القصص: 56.

² مجلة الوعي الإسلامي، العدد 446، ص 96، شوال 1423 هـ، ديسمبر 2002 م.

³ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، ط 3، ج 3، ص 173.



طريقه، أي رجوع. والشيء استرجعه يقال ارتد هبته ونحوها وإلى حاله عاد، وفي التنزيل العزيز: فارتد بصيراً⁴. والردة في الإصطلاح هي الرجوع إلى الكفر بعد الإيمان والخروج من الإسلام طوعاً، إما بنية أو قول أو فعل. كما قاله الإمام النووي في المنهاج: الردة هي قطع الإسلام بنية أو قول ككفر أو فعل سواء قاله استهزاء أو عناداً أو اعتقاداً⁵. فالمرتد هو من آمن بالله ورسوله ثم كفر بعد ذلك. وهذا الكفر إما بنفيه عن الخالق أو الكذب بكلامه أو بالرسول، سواء أكان يلفظه بقول صريح أم لم يلفظه. وإما بتعبده لآلهة سوى الله سبحانه وتعالى أو بإنكاره حكماً شرعياً معلوماً من الدين بالضرورة. في البحث عن الردة وجدنا المصطلحات المرتبطة بها وهي أربعة: سب الله ورسوله، والزندقة، والنفق، والكفر. وهذه المصطلحات قد تكون مخالفة بالردة ولكن لها علاقة مرتبطة بها. السب بفتح السين مصدر سب، أي الشتم. وسب الله والرسول هو عبارة التحقير والإهانة بالله سبحانه وتعالى أو رسوله ﷺ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من سب الله ورسوله طوعاً بغير كره، بل من تكلم بكلمات الكفر طائفاً غير مكره، ومن استهزأ بالله وآياته ورسوله فهو كافر باطناً وظاهراً)⁶ وقال ابن راهويه وهو أحد الأئمة يعدل بالشافعي وأحمد: (قد أجمع المسلمون أن من سب الله أو سب رسوله عليه الصلاة والسلام أو دفع شيئاً مما أنزل الله أو قتل نبياً من أنبياء الله أنه كافر بذلك وإن كان مقراً بما أنزل الله)⁷ فسب الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ هو أحد الأسباب في الخروج عن الإسلام أي الردة.

قيل في لسان العرب أن كلمة الزنديق فارسي معرب، وهو بالفارسية: زَنْدِ كِرَائِي، يقول بدوام بقاء الدهر. والزندقة: الضيق، وقيل: الزنديق منه لأنه ضيق على نفسه. وفي التهذيب: الزنديق معروف، وزندقته أنه لا يؤمن بالآخرة ووحداية الخالق⁸. فالزندقة هنا بمعنى الإلحاد، والزنديق أي الملحد. فالمرتد يعتبر زنديقاً إذا كفر بالآخرة ولا يؤمن بالخالق، أو يؤمن باشتراك الآلهة. النفاق هو مصدر نافع، وتعود هذه الكلمة إلى النفق بمعنى السرب في الأرض. ويقال بأن النفاق مأخوذ من النافقاء، وهي إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قبل القاصع ضرب النافقاء برأسه فانتفق أي خرج. فيقال هكذا يفعل المنافق، يدخل في الإسلام ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه. وفي حديث حنظلة: نافق حنظلة أراد أنه إذا كان عند النبي ﷺ أخلص وزهد في الدنيا، وإذا خرج عنه ترك ما كان عليه ورغب فيها، فكانه نوع من الظاهر والباطن ما كان يرضى أن يسامح به نفسه⁹. والمعلوم أن النفاق في الإسلام هو إخفاء الكفر في الباطن مع إظهار الإيمان في الظاهر، أي إظهار خلاف ما يضمير من الكفر.

والمناقفون لم يعتبرهم النبي ﷺ مرتداً عن الإسلام. وقد نبى رسول الله ﷺ عن قتلهم، ففي حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: (كنا في غزاة في جيش، فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار. فقال الأنصاري: يا لأنصار! وقال المهاجري: يا للمهاجرين! فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية؟ قالوا: يا رسول الله، كسع

⁴ إبراهيم أنيس - عبد الحليم منتصر - عطية الصوالي - محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، 1424 هـ) ج 1، ص 338.

⁵ محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه (دار الفكر، 1425 هـ)، ج 1، ص 293.

⁶ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416 هـ)، ج 7، ص 557.

⁷ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، الصارم المسلول على شاتم الرسول (المملكة العربية السعودية: الحرس الوطني السعودي، 1403 هـ)، ج 1، ص 512.

⁸ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، ط 3، ج 10، ص 147.

⁹ المرجع السابق ط 3، ج 10، ص 359.



رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار. فقال: دعوها، فإنها منتنة. فسمع بذلك عبدالله بن أبي فقال: فعلوها؟ أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعرز منها الأذل. فبلغ النبي ﷺ، فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال النبي ﷺ: دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه.¹⁰

الكفر مشتق من كفر، وله معنى: نقيض الإيمان. ويقال أيضا كفر النعمة، أي نقيض الشكر. ورجل كافر: جاحد لأنعم الله، وقيل: لأنه مغطى على قلبه.¹¹ والكافر بالله سبحانه وتعالى رجل لم يؤمن بربوبيته وألوهيته ويعبد آلهة سوى الله عز وجل، أو لم يؤمن بالخالق ويرى أن العالم خلق بنفسه. وقال بعض أهل العلم¹²: الكفر على أربعة أنحاء: كفر إنكار، بأن لا يعرف الله أصلا ولا يعترف به، أي كفر القلب واللسان وعدم المعرفة بالتوحيد. وكفر جحود، فأن يعترف بقلبه ولا يقر بلسانه، فهو كافر جاحد ككفر إبليس. وكفر معاندة، فهو أن يعرف الله بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين به حسداً وبغياً ككفر أبي جهل وأضرابه. وأخيراً، كفر نفاق، فيقر بلسانه ويكفر بقلبه ولا يعتقد بقلبه. فالمرتد كافر بالضرورة. لأنه خرج من الإسلام وحول من الإيمان بالله إلى الكفر به.

المراد بالردة التي تنقش في هذا البحث

لا محل له من النقاش بين الفقهاء والعلماء عن عقابه. لأن الأمر غيب، ولا يعلم الناس هل ارتد من الإسلام أم لا. وكيف نحكم بالغيب والسرائر؟ فالحكم عنه موكول إلى الله سبحانه وتعالى العالم بالغيب والشهادة. قال ابن حجر: وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر¹³. والثاني هو الذي فتح باب النقاش فيه. حيث أن صاحبه يعلن في رده وكفره قولاً أو عملاً. وصرح أنه مرتد من الإسلام بلا شك. لأن الحكم بالردة في الإسلام هوقضائي، والقاعدة في القضاء الإسلامي أن الحكم يكون ظاهراً. فلا نحكم شخصاً بالردة إلا إذا ظهر منه ما يدل على ذلك، إما من قوله وإما من أفعاله.

الأدلة الشرعية في عقوبة الردة

قد جاء في التنزيل عمن يرتد عن الإسلام بصيغة الإرتداد والكفر. وكل هذه الآيات تدل إلى وقوع العذاب في الآخرة أي العقوبة الأخروية، إلا آية واحدة، وهي في البراءة حيث قال الله سبحانه وتعالى: (يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ أُولُوا بِمَا لَمْ يَنْتَلُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَدِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (٧٤)¹⁴. وقد فسر المفسرون معنى عذاب أليم في الدنيا بالقتل، منهم الطبري في تفسيره جامع البيان: (يعذبهم عذاباً موجعاً في الدنيا، إما بالقتل وإما بعاجل خزي لهم فيها)¹⁵، والقرطبي: (يعذبهم الله عذاباً أليماً في الدنيا بالقتل)¹⁶، وابن كثير في تفسيره: (وإن يستمروا على طريقتهم يعذبهم الله عذاباً أليماً في الدنيا أي بالقتل)¹⁷. والآيات الباقية لم تشير إلى

¹⁰ محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 6، ص 154.

¹¹ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، ط 3، ج 5، ص 144.

¹² المرجع السابق

¹³ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ)، ج 12، ص 273.

¹⁴ سورة التوبة: 74.

¹⁵ محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آية القرآن (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422 هـ)، ج 11، ص 572.

¹⁶ محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (الرياض: دار عالم الكتب، 1423 هـ)، ج 8، ص 205.

¹⁷ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم (دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420 هـ)، ج 4، ص 183.



العقاب في الدنيا بالضبط، وإنما توعده المرتدين بغضب الله وسخطه وحبوط العمل والنار كما جاء في قوله جل وعلا:

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ - وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ - مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢١٧) ¹⁸. (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ نُقَبِلَ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ٩٠) ¹⁹. (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ - جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ١١٥) ²⁰.

إذا قرأنا هذه الآيات لعرفنا أن ما يوجهه المرتد هو النار يمثل قوله تعالى: (وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) أي من يرتد عن دين الإسلام. أو غضب الله في قوله تعالى: (فعلهم غضب من الله). أو حبوط أعمالهم كما تدله الآية: (فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) وذلك بسبب سخطه سبحانه وتعالى: (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم). ومن حبطت أعماله فلا تنفعه الحسنات التي يعمل بها، فلا شيء له من الأجر والثواب. لأن رأس العمل هو الإيمان بالله سبحانه وتعالى. وقد تذكر الآية الإرتداد بلا تعيين العذاب، وهذه في قوله سبحانه وتعالى في سورة المائدة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤) ²¹.

والظاهر أنه لم تنص الآيات الكريمة على عقوبة دنيوية للردة، وإنما نصت على العذاب بعد الموت. إلا ما قد ذكرناه في تفسير قوله تعالى: (يعذبهم عذاباً أليماً في الدنيا) ²² بالقتل عند بعض المفسرين، وما ذهبه محمد الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر) ²³ في كتابه التحرير والتنوير: (وقد أشار العطف في قوله: فيمت، بالفاء المفيدة للتعقيب إلى أن الموت يعقب الإرتداد وقد علم كل أحد أن معظم المرتدين لا تحضر أجالهم عقب الإرتداد فيعلم السامع حينئذ أن المرتد يعاقب بالموت عقوبة شرعية، فتكون الآية بها دليلاً على وجوب قتل المرتد) ²⁴.

ويرى بعض العلماء أن آية المحاربة تختص بالمرتدين المحاربين. ومثلها في قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقَدَّرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ

¹⁸ سورة البقرة: 217.

¹⁹ سورة آل عمران: 90.

²⁰ سورة النساء: 115.

²¹ سورة المائدة: 54.

²² سورة التوبة: 74.

²³ سورة البقرة: 217.

²⁴ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (تونس: الدار التونسية للنشر، 1440 هـ)، ج 2، ص 335.



آلَهُ غُفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٤)²⁵. وبه يقول ابن رجب الحنبلي: (ويستدل بذلك من يقول: إن آية المحاربة تختص بالمرتدين، فمن ارتد وحارب فعل به ما في الآية، ومن حارب من غير ردة أقيمت عليه أحكام المسلمين من القصاص والقطع في السرقة، وهذا رواية عن أحمد لكنها غير مشهور عنه، وكذا قال طائفة من السلف: إن آية المحاربة تختص بالمرتدين، منهم أبو قلابة وغيره)²⁶.

في الأحاديث الشريفة

لما جاء النص القرآني في تعذيب المرتدين بالعذاب الأخرى ولم ينص على العذاب في الدنيا، فسُنن رسول الله ﷺ تذكر بيان العقوبة الدنيوية للردة بالقتل، إلا أنها تختلف في سياقها. والظاهر أن بعض الأحاديث في بيان عقوبة للردة قد يأتي بصيغة العامة دون ذكر العلة المتعلقة بحالة المرتد. كقوله ﷺ: (من بدل دينه فاقتلوه)²⁷. وهذا السياق المطلق، فالحكم يشمل على كل من ارتد عن الإسلام، سواء حارب أولم يحارب. وجاء في موطأ الإمام مالك بلفظ غير (من غير دينه فاضربوا عنقه)²⁸. وفي رواية عن جرير قال: (سمعت النبي ﷺ يقول: إذا أبق العبد إلى الشرك، فقد حل دمه)²⁹.

وقد تأتي الأحاديث الشريفة بذكر حالة المرتد التي يوجب عليها القتل، وهي المفارقة والمحاربة. نذكر بعضها ما رواه البخاري في صحيحه: (حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة)³⁰. وفي صحيح مسلم: (حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن المثني واللفظ لأحمد قالوا حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: والذي لا إله غيره لا يحل دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا ثلاثة نفر: التارك الإسلام والمفارق للجماعة أو الجماعة - شك فيه أحمد - والثيب الزاني والنفس بالنفس)³¹.

كما رواه أبو داود: (حدثنا محمد بن سنان الباهلي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان فإنه يجرم، ورجل خرج محاربا لله ورسوله فإنه يقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض، أو يقتل نفساً فيقتل بها)³². وما رواه النسائي: (أخبرنا العباس بن محمد الدوري، قال: حدثنا أبو عامر العقدي،

²⁵ سورة المائدة: 33-34.

²⁶ ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم تحقيق شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس (بيروت:

مؤسسة الرسالة، 1422 هـ)، ج 1، ص 320.

²⁷ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 9، ص 15.

²⁸ مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبغي، الموطأ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ)، ج 2، ص 736.

²⁹ أبو داود، سنن أبي داود (بيروت: دار الرسالة العالمية، 1430 هـ)، ج 6، ص 414.

³⁰ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، op.cit، ج 9، ص 5.

³¹ مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم (بيروت: دار الجيل، 1334 هـ)، ج 5، ص 106.

³² أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود (دار الرسالة العالمية، 1430 هـ)، ج 6، ص 409.



عن إبراهيم بن طهمان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عبيد بن عمير، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان محصن يرحم، أو رجل قتل رجلا متعمدا فيقتل، أو رجل يخرج من الإسلام يحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينضف من الأرض.³³

مهما كانت المتون قد اختلفت في ذكر حالة المرتد، مثل ما رواه البخاري بلفظ (المارق من الدين التارك للجماعة) وفي مسلم بلفظ (التارك للإسلام والمفارق للجماعة أو الجماعة)، ولكن المعنى واحد. وقد تعددت الأحاديث الواردة بنفس المعنى من أوجه كثيرة. وأكثرها من طريق عبد الله بن مسعود وعائشة رضي الله عنهما. إلا أن الأحاديث المتصلة إلى رسول الله ﷺ عن طريق عبد الله بن مسعود، هي تعرض خروج رجل من الإسلام مع ذكر حالة المفارقة للدين أو الجماعة. وأما الأحاديث التي تروى عن سيدتنا عائشة تذكر حالة المحاربة لله ورسوله.

وهناك حديث آخر في حالة المحاربة الذي يرويه البخاري في صحيحه عن أبي قلابة، وكان طويل المتن. قيل أن عمر بن عبد العزيز سأل أبا قلابة في القسامة، فقال: (فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال: رجل قتل بجريرة نفسه فقتل، أو رجل زنى بعد إحصان، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام).³⁴ وشأن محاربة الله ورسوله جاء في نفر من عكس ارتدوا بعد أن يبايعوا على الإسلام، وقتلوا راعي رسول الله ﷺ بعد أن يصيبوا من ألبان الإبل وأبوالها لرفع سقم من أجسامهم. فنزلت آية المحاربة: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣).³⁵ وقال الشافعي أن هذه الآية ناسخة لأمر رسول الله ﷺ بسمر أعينهم قبل نبيهم في الشمس.³⁶ ومحاربة الله ورسوله مما جعل النقاش بين العلماء من السلف والخلف في عقوبة الردة. فبعضهم يقولون بأن قتل المرتد ليس لمجرد رده بل بمحاربه الدين. وهم استدلو بهذه الدلالة من السنن الشريفة التي تنص الردة مقارنة بالمحاربة. وبعضهم جمعوا على قتل المرتد محاربا كان أم غير محارب. وسيتم بحثه فيما بعد.

موقف خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر

لما تولى أبو بكر ﷺ على خلافة الإسلام بعد وفاة رسول الله ﷺ. ولما استقام الأمر لأبي بكر الصديق، وبايعه الناس، قام فيهم وخطبهم. فلم يلبس أياما بعد أن يكون أمير الأمة. ارتدت القبائل العربية. فمنهم من ارتد ومنع الزكاة، ومنهم من ادعى النبوة. فارتدت بنو أسد وعلى رأسهم طليحة بن خويلد الأسدي. وارتدت فزارة وعلى رأسهم عيينة بن حصن الفزاري. وارتدت بنو عامر وغطفان وعلى رأسهم قررة بن سلمة القشيري. وارتدت بنو سليم وعلى رأسهم الفجاءة بن عبد ياليل السلمي. وارتدت طائفة من بني تميم ورأسوا على أنفسهم امرأة يقال لها سجاح.

³³ أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، سنن النسائي (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406 هـ)، ج 7، ص 101.

³⁴ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 9، ص 9.

³⁵ سورة المائدة: 33.

³⁶ أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323 هـ)، ط

ج 10، ص 63.

وارتدت طائفة من كندة ورأسوا عليهم الأشعث بن قيس وغيره من ملوك كندة. وارتدت بنو بكر بن وائل بالبحرين ورأسوا على أنفسهم الحكم بن زيد. واجتمعت بنوحنيفة إلى مسيلمة الكذاب وهو الذي ادعى النبوة بأرض اليمامة.³⁷ فاغتم أبوبكر بعد أن يبلغه الخبر، ثم بادر إلى المسجد ليخاطب الناس. فقال: (أيها الناس، إنما أنا رجل منكم أغني ما تغنون وأحامي كما تحامون، وأنتم شركائي في هذا الأمر، فهاتوا ما عندكم من الرأي).³⁸ فقام إليه عمر بن الخطاب، وقال له عمر لأن يحبس الخليفة المرتدين المعارضين عن الموجبات الدينية، بمقابل أن يبعث لهم جيش أسامة بن زيد بن حارثة ليقاتلهم. فلم يكن أبوبكر موافقا لما اقترحه عمر. فلا يزال عمر أن يشاوره لأن لا يقاتلهم، بل أن يغمض ويتجافى عن زكاة هؤلاء العرب في عامه وأن يرفق بهم حتى أن يرجعوا عن ما هم عليه. فقال أبوبكر ﷺ: (والله لومنعوني من الزكاة عقالا مما كان يأخذ منهم النبي ﷺ لقاتلتهم عليه أبدا ولو ما حييت، ثم لنحاربهم أبدا حتى ينجز الله وعده ويفي لنا عهده، فإنه قال وقوله صدق لا يخلف له: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يُعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا)³⁹. فقال عمر: يا خليفة رسول الله إنما قد شرح الله صدرك لقتال القوم، فسمع وطاعة).⁴⁰

موقف عمر بن الخطاب ﷺ

إذا قرأنا سابقا، كأن عمر يخالف أبا بكر في قضية قتل المرتد. ولكن إذا نظرنا في كتب الحديث، لوجدنا أنه نقش أبا بكر فيمن منع الزكاة وليس بمن ادعى النبوة. مثل ما رواه مسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: (لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر بعده، كفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله. فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال. والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلي رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر بن الخطاب: فوالله، ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق).⁴¹ فعمرو ﷺ لم ير من منع الزكاة في زمان أبي بكر بأنه مرتد، فلا حق لسفك دمائهم.

ونظر عمر ﷺ بأن المرتد يستتاب ثلاثا، كما جاء في الموطأ: (حدثني مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القارىء عن أبيه أنه قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مغربة خبر؟ فقال: نعم رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال:

³⁷ محمد بن عمر بن واقد السهبي الأسلمي، الردة مع نبذة من فتوح العراق (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1410 هـ)، ص 49.

³⁸ محمد بن عمر بن واقد السهبي الأسلمي، الردة مع نبذة من فتوح العراق (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1410 هـ)، ص 51.

³⁹ سورة النور: 55.

⁴⁰ محمد بن عمر بن واقد السهبي الأسلمي، الردة مع نبذة من فتوح العراق (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1410 هـ)، ص 52.

⁴¹ مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم (بيروت: دار الجيل، 1334 هـ)، ج 1، ص 38.



قربناه فضربنا عنقه. فقال عمر: أفلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله؟ ثم قال عمر: اللهم اني لم احضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني.⁴²

آراء العلماء في عقوبة الردة وأدلتهم

وفي الحقيقة أن هذه القضية في أحكام الردة شاسعة في فروعها. فانقسم المثبتون إلى من قال بالقتل مطلقا، ومن قال بأنه عقوبة تعزيرية ويجوز الإستبدال بالحبس. وأيضا اختلف العلماء في قضية الإستتابة، وهي طلب التوبة لمن ارتد حتى أن يتوب. فإن تاب سقط القتل، وإلا فقتل. وهل القتل يشمل على الرجال والنساء، أم معين للرجل فحسب؟ وكيف لمن تعدد بالكفر والإيمان، فقد يرتد المسلم ثم تاب، وارتد بعد ذلك مرة ثانية ثم رجع. هل هو يعتبر مسلما كافيا أم كافرا؟ فهذه المسائل كلها ما زالت في إبطار البحث عن أحكام الردة.

وقال الدكتور عبد الله سعيد في كتابه "الحرية الدينية، الردة، والإسلام"، أن هناك الصراع الفكري بين السلف والخلف في قضية الردة وعقوبتها. بينما جمهور السلف اتفقوا على قتل المرتد عقوبة حدية للردة كما نصته النصوص الشرعية. واليوم انقسمت الفكرات حول عقوبة الردة إلى ثلاثة اتجاهات: أولا، إتجاه السلف بقتل المرتد مطلقا. ثانيا، إتجاه السلف بقتل المرتد بتقييد. وثالثا، إتجاه الخلف بحرية الدين مطلقا.⁴³ وانطلاقا من هذا الرأي، سوف أختصر القول في آراء العلماء وأدلتهم في عقوبة الردة من المثبتين بقتل المرتد مطلقا، والمثبتين بقتل المرتد بتقييد، والنافين به.

المثبتون بقتل المرتد مطلقا

أجمع فقهاء الأمة على عقوبة المرتد ولو اختلف في تحديدها. والجمهور يقول بأن القتل عقوبة أصلية للردة. ونعني بالمثبتين من جمع بين المحاربين وغيرهم وأحكم القتل عليهم جميعا إذا تمت شروط الردة. أولا، إتيانه على الردة ليس بإكراه. فلم تثبت الردة إذا خرج المسلم عن دينه بدون الإختيار. فقد قال الله تعالى: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ١٠٦(١).⁴⁴ ثانيا، المرتد عاقل، فمن قال بكلمة الكفر حالة المجنون لا يعتبر مرتدا. واختلف الفقهاء في ردة السكران. فالحنافية لم يثبت رده، وأما المالكية والشافعية وبعض الحنابلة يثبت مرتدا. ثالثا، أن يكون بالغاً عند الشافعي. وأما المالكية والحنابلة وبعض الأحناف لم يثبتوا البلوغ شرطا للمرتد. دليلهم أن بعض أعمال الأطفال في الإسلام ثابتة وكذلك بإقرارهم الردة. ولكن يرى أبوحنيفة والشيباني بأن الأطفال لا يعاقب، وإنما هو يستتاب ويدعى إلى الإسلام.⁴⁵

⁴² مالك بن أنس أبو عبدالله الأصمعي، الموطأ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ)، ج 2، ص 737.

⁴³ Abdullah and Hassan Saeed, *Freedom of Religion, Apostasy and Islam* (Ashgate Publishing, 2004 M), 88.

⁴⁴ سورة النحل: 106.

⁴⁵ Abdullah and Hassan Saeed, *Freedom of Religion, Apostasy and Islam* (Ashgate Publishing, 2004 M), 52.



رابعا، إثبات الردة في الظاهر. وهذا يكون بشهادة رجلين عدلين واتحاد المشهود به. كما قال الشيخ الجزيري: "لا بد من إثبات الردة من شهادة رجلين عدلين ولا بد من اتحاد المشهود به، فإذا شهدا بأنه كفر سألهما القاضي: بأي شيء؟ فيقول الشاهد: يقول كذا، أو يفعل كذا."⁴⁶

واختلف الفقهاء في حكم المرأة المرتدة. وذهب الأحناف أنها لا تعاقب بالقتل، بل تستتاب إلى أن تتوب، فإن لم تقبل فتسجن. ويستدل بأن رسول الله ﷺ منع مسلم أن يقتل المرأة بشكل عام. أما المالكية والشافعية والحنابلة أجمعوا على أن المرأة المرتدة تستتاب ثلاثة أيام، فإن لم تقبل فتقتل. ويرى المالكية أن مدة الإستتابة قد تؤجل في بعض الأحوال، مثل حالة الرضاعة.⁴⁷ واستدل العلماء على حد المرتد بالكتاب والسنة والإجماع: أولا: دليل الكتاب، والظاهر أن القرآن لم ينص القتل على المرتد بالضبط. وإنما يقول عقوبة الردة بالعذاب الأخروي الذي سيوجهه المرتد بعد الموت. ولكن معظم المفسرين تعارضوا عقوبة الردة في تفاسيرهم بالتفصيل عند الحديث عن هذه الآية. مثل ما جاء في أحكام القرآن للجصاص حين يفسر قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزْدَأَدُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ۝١٣٧)⁴⁸. فكتب في باب إستتابة المرتد ثم يعرض الأحاديث المتعلقة بها، وذكر ما رواه مالك عن زيد بن أسلم: (قال النبي ﷺ: من غير دينه فاضربوا عنقه)⁴⁹.

ثانيا: دليل السنة، وهي الأحاديث الواردة في الفصل السابق. مما رواه ابن عباس ومالك ﷺ بصيغة العامة، وما رواه ابن مسعود ﷺ بلفظ مفارقة الجماعة أو الدين، وما روته عائشة ﷺ بلفظ المحاربة، وحديث معاذ بن جبل ﷺ في بعثه إلى اليمن.

الحديث العام، هو حديث (من بدل دينه فاقتلوه) و (من غير دينه فاضرب عنقه). فأصل الحكم على المرتد القتل. ويبين الأحوذى أن معنى الحديث عام باستثناء صنفين:

1. من بدله في الباطن ولم يظهره.

2. من بدل دينه بالإكراه.

ويقول الأحوذى في شرحه على حديث (من بدل دينه فاقتلوه): (قال الحافظ: قوله (من) عام يختص من من بدله في الباطن، ولما يثبت عليه ذلك في الظاهر، فإنه تجري عليه أحكام الظاهر. ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر مع الإكراه).⁵⁰

حديث معاذ بن جبل

(عن أبي موسى أن رجلا أسلم، ثم تهود، فأتى معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا؟ قال: أسلم ثم تهود. قال: لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله ﷺ).⁵¹ يزيد النووي تعليقا على هذا الحديث: (فيه وجوب

⁴⁶ عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، *الفقه على المذاهب الأربعة* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1390 هـ)، ج 5، ص 373.

⁴⁷ Abdullah and Hassan Saeed, op.cit, 52.

⁴⁸ سورة النساء: 137.

⁴⁹ أحمد بن علي الرازي الجصاص، *أحكام القرآن* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ)، ج 3، ص 273.

⁵⁰ أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، *تحفة الأحوذى* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج 5، ص 20.



قتل المرتد، وقد أجمعوا على قتله لكن اختلفوا في استتابته هل هي واجبة أم مستحبة وفي قدرها وفي قبول توبته وفي أن المرأة كالرجل في ذلك أم لا.⁵²

ثالثاً: دليل الإجماع

وقد ذكره ابن حجر العسقلاني فقال: (وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجود الحد به في سبعة عشر شيئاً، فمن المتفق عليه الردة والحراية ما لم يتب قبل القدرة).⁵³ وقال ابن عبد البر في كتابه التمهيد تعليقا عن حديث (من بدل دينه فاقتلوه): (وفقه هذا الحديث أن من ارتد عن دينه حلل دمه وضربت عنقه، والأمة مجتمعة على ذلك، وإنما اختلفوا في استتابته).⁵⁴ وقال صاحب المغني: (وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد).⁵⁵ وكذلك أن المثبتين بالقتل استدلوا بأن قتل المرتد هو حفاظ على الدين. وقال الشيخ محمد متولي الشعراوي جواباً لسؤال من يعترض على هذا الحكم (لما قال الله تعالى لا إكراه في الدين، ولكن أمرنا بقتل المرتد؟)، بأن الإنسان لفي حريته أن يؤمن أو لم يؤمن، ولكن إذا أصبح مؤمناً بالله سبحانه وتعالى، فهو مكلف بمطالبات دينية بما فيها من حكم الردة. ومن المثبتين بعقوبة حدية للردة هوشيع الإسلام ابن تيمية. وإذا رجعنا إلى قوله في كتابه، لوجدنا أنه قسم الردة إلى نوعان: ردة مجردة وردة مغلظة. والتوبة إنما هي مشروعة في الردة المجردة فقط دون الردة المغلظة.⁵⁶ والمقصود بردة مجردة أي ردة مخففة هي الردة غير محارب الإسلام، وردة مغلظة هي التي فيها محاربة الله ورسوله والسعي في الأرض بالفساد. كلاهما موجب القتل عند ابن تيمية، ولكن اختلف في تطبيق الحكم. لما كانت الردة مغلظة، فلا إستتابه للمرتد. وأما الردة المجردة، فالحكم موقوف إلى أن يستتاب المرتد. إذا رجع سقط القتل، وإذا ثبت بالكفر بعد ثلاثة أيام فيقتل.

وبالإختصار، أن مجموعة الحجج لمن قال بثبوت قتل المرتد مطلقاً هي كما تلي:

- قتل المرتد هو شريعة الله عز وجل ورسوله ﷺ الذي يقول، "من بدل دينه فاقتلوه".
- كل من عرف بالله سبحانه وتعالى، وآمن به، وقبل الإسلام ديناً حقاً، وعمل موجبات هذا الدين، ثم كفر، فلا حق له أن يعيش على الأرض. لأن الردة تعتبر الخيانة العليا، وهي الخيانة إلى ربه الأعلى. والمعلوم أن عقوبة الخائن هي القتل.
- إذا كان المرتد لم يعاقب، فارتداده يدعو الآخرين إلى مثل هذا العمل. وهذا باب لتضعيف قوة الإسلام والمسلمين.

⁵¹ رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب (الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام) حديث رقم: 6624.

⁵² أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392 هـ)، ج 12، ص 208.

⁵³ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ)، ج 12، ص 58.

⁵⁴ ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ)، ج 5، ص 306.

⁵⁵ ابن قدامة المقدسي، المغني (مكتبة القاهرة، 1388 هـ)، ج 9، ص 3.

⁵⁶ أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الصارم المسلول على شاتم الرسول (المملكة العربية السعودية: الحرس الوطني السعودي، 1403 هـ)، ص 460.



المثبتون بقتل المرتد بتقبيد

ذهب بعض المفكرين المسلمين في القرن العشرين إلى التجديد في تطبيق عقوبة الردة. منهم رشيد رضا وأبو الأعلى المودودي وإسماعيل راجي الفاروقي ومحمد سليم العوا والشيخ يوسف القرضاوي. كانت الفكرة العامة في تعقيب المرتدين لديهم يمثل ما ذهب إليه جمهور السلف، وهو القتل. ولكنهم يضيف بعض الشروط في إقامة العقاب، وتكون هذه الشروط تقبيدا لقتل المرتد. والذي يفرق بينهم وجمهور السلف في موقفهم عن عقوبة الردة هو كون عقوبة الردة عقوبة تعزيرية لديهم. وأما السلف يرون أن عقوبة الردة عقوبة حدية التي قد حددها الله سبحانه وتعالى.

فإذا نقول أن عقوبة الردة هي عقوبة تعزيرية، فقتل المرتد ليس لمجرد رده، بل بما وراءها من الأسباب التي تبدي إلى وجوب القتل عليه. وكون عقوبة الردة عقوبة تعزيرية تدل إلى أنها عريضة للتغير. فلا يقتل المرتد حتى توفرت الشروط لتطبيق هذا العقاب. والذين ذهبوا إلى هذا القول هم يعتبرون الإسلام كدين ودولة، أي بأن الإسلام هودين باعتبارها في النفس، ودولة باعتبارها في مجتمع المسلمين. وأما الدولة الإسلامية هي الدولة التي يقيد بها المسلم وتجري على النظام السياسي والأحكام الشرعية في قضائها. وتحت هذه الحكومة احتملت الرعية على الذمة لحرص الدولة. فالردة مطابقة على ذلك هي الخيانة على الدين والدولة معا. وهذه الخيانة هي التي تبدي إلى القتل.

ولكن اختلف المفكرون بدرجة الخيانة التي توجب القتل على صاحبها. كما فرق رشيد رضا بين المرتد المحارب والإسلام والمرتد غير المحارب. ويقول بأن القتل يكتب على المحارب، والذي يرتد لنفسه ولم يحارب المسلمين، فلا قتل عليه. إذا يمكن أن نقول بأن الردة التي تعتبر خيانة الدين والدولة لدي رشيد رضا هي ردة المحاربين. وهذا يقابل ما ذهب إليه المودودي، الذي قال بأن الردة هي الخيانة العليا، ولا فرق بين من حارب ولم يحارب. فإذا ارتد الشخص في ظل الدولة الإسلامية، وجب عليه القتل.

وفرق الشيخ يوسف القرضاوي بين الردة الغليظة والخفيفة. وفي أمر المرتدين بين الداعية وغير الداعية. فما كان من الردة وغلظا كردة سلمان رشدي وكان المرتد داعية إلى بدعته بلسانه أو بقلمه، فالأولى في مثله التغليظ في العقوبة، والأخذ بقول جمهور الأمة، وظاهر الأحاديث، استئصالا للشر، وسدا لباب الفتنة، وإلا فيمكن الأخذ بقول النخعي والثوري وهو ما روى عن الفاروق عمر.⁵⁷ ويقصد بموقف عمر بن الخطاب في قضية الردة هي تطبيق عقوبة السجن نيابة عن عقوبة القتل. وهذا كما ورد في الأثر عن أنس بن مالك: (أن أبا موسى الأشعري قتل جنيحة الكذاب، وأصحابه، قال أنس: فقدمت على عمر بن الخطاب فقال: ما فعل جنيحة، وأصحابه؟ قال: فتغافلت عنه ثلاث مرات، فقلت: يا أمير المؤمنين، وهل كان سبيل إلا القتل؟ فقال عمر: لو أتيت بهم لعرضت عليهم الإسلام، فإن تابوا وإلا استودعهم السجن).⁵⁸ وزاد الشيخ يوسف القرضاوي تعليقا عن هذا الأثر⁵⁹:

⁵⁷ يوسف القرضاوي، جريمة الردة وعقوبة المرتد في ضوء القرآن والسنة (<https://www.al-qaradawi.net/node/5105>)، ص 30. تاريخ

الإستفادة 2020/6/19

⁵⁸ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار (بيروت: دار الفكر، 1425 هـ)، ج 12، ص 113.



ومعنى هذا الأثر أن عمر لم ير عقوبة القتل لازمة للمرتد في كل حال، وأنها يمكن أن تسقط أوتؤجل، إذا قامت ضرورة لإسقاطها أوتأجيلها. والضرورة هنا: حالة الحرب، وقرب هؤلاء المرتدين من المشركين وخوف الفتنة عليهم، ولعل عمر قاس هذا على ما جاء عن النبي ﷺ في قوله: (لا تقطع الأيدي في الغزو)، وذلك خشية أن تدرك السارق الحمية فيلحق بالعدو.

وهناك احتمال آخر: وهو أن يكون رأي عمر أن النبي ﷺ حين قال: (من بدل دينه فاقتلوه) قالها بوصفه إماماً للأمة، ورئيساً للدولة، أي أن هذا قرار من قرارات السلطة التنفيذية، وعمل من أعمال السياسة الشرعية، وليس فتوى وتبليغاً عن الله، تلزم به الأمة في كل زمان ومكان وحال. فيكون قتل المرتد وكل من بدل دينه، من حق الإمام، ومن اختصاصه وصلاحيه سلطته، فإذا أمر بذلك نفذ، وإلا فلا.

وخلاصة القول لمن ثبت بقتل المرتد بتقييد هو وقوع هذه الشروط قبل تطبيق العقاب، وهي: أولاً، كان المرتد في ظل الدولة الإسلامية. ثانياً، تطبيق الحكم بقضاء الحاكم في المحكمة. ثالثاً، إقامة العقاب في ولاية الدولة وليس في خارجها. وإذا لم تتم هذه الشروط، فالحكم موقوف إلى النظام المستخدم في تلك المنطقة حين وقعت واقعة الردة.

النافون بقتل المرتد

من أهم الأسباب الباعثة فيما تفرق بين المثبتين والنافين بقتل المرتد هي قضية الإستتابة. حيث أن المثبتين بالقتل يرون أن الإستتابة محددة بزمان، منهم من يقول مدة ثلاثة أيام وبعضهم يقول أن المرتد يستتاب شهراً. وأما النافون يرون بأن مدة الإستتابة هي طوال الحياة. ولقد أصدرت لجنة العقيدة والفلسفة التابعة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فتاوى أباحت فيها للمرتد أن يتوب طوال حياته، والتغاضي عن استتابته خلال ثلاثة أيام أو أكثر كما ذهب إليه الفقهاء، وقد أثارت هذه الفتوى جدلاً كبيراً بين علماء الدين.⁶⁰ وتُخرج هذه الفتوى درءاً للاتهامات التي يوجهها الإسلام والمسلمون العصر، وهي الإرهاب واستخدام العنف في التعامل مع غير المسلمين. وتكون الإستتابة طوال العمر بشرط أن يفوض الأمر إلى الحكام إلى أن يقرروا الإستتابة ثلاثة أيام أو لمدة عام أو لنهاية العمر.

ومعظم النافين بقتل المرتد هم المعاصرون من علماء الدين الذين يهتمون بحقوق الإنسان وحرية الاعتقاد، ويرون أن قتل المرتد مخالف للقيمة الإسلامية، وهي اختيار الدين والاعتقاد بدون إجبار. فقتل المرتد عندهم من باب الإكراه في الدين الذي منعه الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم. وهذا الذي يفرق بينهم والمثبتين في قضية تعقيب المرتد، حيث أنهم أخذوا شمولية الحكم في الآية (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)⁶¹، وأما المثبتون يرون بأن باب الإختيار مفتوح لمن لم يسلم ولم يشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. ومن أسلم سقط الإختيار للخروج من الإسلام بسنة رسول الله ﷺ في باب الردة.

⁵⁹ يوسف القرضاوي، جريمة الردة وعقوبة المرتد في ضوء القرآن والسنة (<https://www.al-qaradawi.net/node/5105>)، ص 30. تاريخ

الإستفادة 2020/6/19

⁶⁰ مجلة الوعي الإسلامي، العدد 446، ص 96، شوال 1423 هـ، ديسمبر 2002 م.

⁶¹ سورة البقرة: 256.

إذا كان المثبتون يعتقدوا بأن القتل هو العقوبة المنصوصة لمن ارتد، فذهب النافون بأن الحدود للمرتد في الدنيا غير صالح، وإنما العقاب له في الآخرة بالعذاب والنار. مثل ما ذهب إليه د. محمد عابد الجابري في كتابته على الموضوع "حكم المرتد في الإسلام"، لما حكم مسألة المرتد على مستوى الخاص، أما على المستوى الخاص فجملة آيات فيه تدل إلى أن حكم المرتد، كما يتحدد في سياقها، هولعنة الله، غضب الله، جهنم... وليس القتل، وأكثر من ذلك فباب التوبة مفتوح أمامه⁶².

وأما السنن الشريفة التي تبين عقوبة الردة مثل قوله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه)⁶³ و(من غير دينه فاضربوا عنقه)⁶⁴ عند النافين تحتوي على الأسباب سوى الخروج من الإسلام فحسب، وتلك الأسباب كما وردت في أحاديث الردة بصيغة المفارقة والمحاربة، مثل ما روتها سيدتنا عائشة ؓ: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان محصن يرحم، أو رجل قتل رجلاً متعمداً فيقتل، أو رجل يخرج من الإسلام يحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض)⁶⁵. وهذا الذي ذهب إليه الشيخ محمود شلتوت، ويرى بأن من ارتد بنفسه ولم يحارب، فليس هناك السبب لتطبيق القتل عليه. لأن قتل المرتد في أوائل العصر الإسلامي سرى على المحارب، والأحاديث المتعلقة بعقوبة الردة لا تمكن أن تكون أساساً في قتل المرتد إلا بعلّة المحاربة. وكذلك قال أحد الباحثين المسلم محمد هاشم كمال الأفغاني في كتابه:

"أن الردة في السنوات الأولى لظهور الإسلام هي جريمة التي تعاقب بسبب الإعتداء على الأمة والدولة الإسلامية. أما النصوص القرآنية نفسها تدافع عن حرية لإعتقاد، وبالضرورة أن هذه الحرية تشمل على الحرية للتحويل. بل لم ينص القرآن الحدود في الردة، مهما كانت الآيات التي تبحث عنها كثيرة، وهذه دلالة على موقف الشريعة في المرتد غير المحارب."⁶⁶

عرض ومناقشة في عقوبة الردة

نحن أمام ثلاثة إتجاهات في مسألة عقوبة الردة كما ذكرناه في المبحث الآتي. وهي موقف السلف بإثبات عقوبة حدية للردة، ومن قال بأن عقوبة الردة هي عقوبة تعزيرية، وموقف الخلف والمعاصرين بإثبات عقوبة أخروية للمرتد مع نفي عقوبة دنيوية. وكانت اختلافاتهم في هذا البحث تجري على قضية الإستتابة للمرتد، وجدالهم في فهم الآية لا إكراه في الدين، ونقاشهم في سبب تعقيب المرتد، ونزعتهم في اختيار المصادر لإستمداد الأحكام. فنجد أن التساؤلات بين يدي البحث حول حد الردة تدور على المحاور التالية:

1. لم ترد نصوص القرآن فيها بيان لعقوبة الإرتداد عن الدين في الدنيا، وإنما تنص الآيات العذاب في الآخرة للمرتد. فلم يرد القرآن حد منصوص عليه كما نص الحدود في الزنا والقذف والسرقة وغيرها. فلم

⁶² <http://www.aljabriabed.net/mortadd.htm> تاريخ الإستفادة 2020/6/19

⁶³ محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 9، ص 15.

⁶⁴ مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبغي، الموطأ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ)، ج 2، ص 736.

⁶⁵ أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، سنن النسائي (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406 هـ)، ج 7، ص 101.

⁶⁶ Mohammad Hashim Kamali, *Islamic Law in Malaysia: Issues and Developments* (Kuala Lumpur: Ilmiah Publishers, 2000 M), p. 219.



تأت آيات تنص على عقوبة جريمة الإرتداد عن الدين، سواء بتحويل الدين أو ارتكاب موجبات الكفر من الأفعال أو الأقوال.

2. بيان حالة من حالات الإرتداد عن الدين التي تستحق القتل عليها في القرآن، هو الإرتداد المصحوب بالتمرد على النظام أي محاربة الله ورسوله. ولا يمكن إلحاق الردة بالحاربة التي هي حد منفرد بذاته. حد الحاربة له مقدار وشروط وحكم بنفسه، ولا يشترط فيه ردة.
3. ورد النص بحد منصوص عليه لجريمة الردة في السنة، وهي أصل التشريع بعد الكتاب. ولكن اختلفت المتون في ذكر حالة الردة. منها ما تعمم المرتد المحارب وغير المحارب، ومنها ما تذكر حالة الإرتداد عن الدين المصحوب بالمفارقة والمحاربة.

هذه الأمور التي تبني عليها آراء العلماء المتفاوتة في تحقيق عقوبة الردة. لأن الكتاب لم ترد الحد للردة، بل نجد بيانه في السنة. وقد تأتي السنة بجملة عامة في حكم المرتد، وقد تأتي بشرط المحاربة. إذا، فمن الخطوة الأولى لإظهار حقيقة حكم الردة، هي عرض ما كان في عهد النبي ﷺ من وقائع الردة، وكيف تعامل رسول الله ﷺ معها.

وقائع الردة في عهد رسول وموقفه ﷺ

قد ظهر المرتدون عن الإسلام منذ عهد رسول الله ﷺ. فارتد في حياته ﷺ بعض المسلمين من الصحابة وغيرهم أفراداً أو جماعات. والمعروف كما ذكرناه سابقاً قول رسول الله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه). ولكن في الواقع ما كان رسول الله ﷺ يقتلهم جميعاً. هناك من لم يقتلهم ولم يعاقبهم النبي ﷺ، ومن هؤلاء عبد الله بن سعد بن أبي سرح، كما جاء في رواية عن ابن عباس: (كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ).⁶⁷ وقد بينت رواية أخرى في سنن أبي داود، أن رسول الله ﷺ أجاره لأنه جاء تائباً من رده، فبايعه الرسول ﷺ (لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح عند عثمان بن عفان، فجاء به حتى أوقفه على النبي ﷺ. فقال: يا رسول الله ﷺ بايع عبد الله. فرفع رأسه، فنظر إليه ثلاثاً، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث، ثم أقبل على أصحابه فقال: أما كان فيكم رجل رشيد، يقوم إلى هذا حيث رأيته كففت يدي عن بيعته فيقتله؟ فقالوا: ما ندري يا رسول الله ما في نفسك؟ ألا أومأت إلينا بعينك؟ قال: إنه لا ينبغي لني أن تكون له خائنة الأعين).

وهناك رواية ذكرت رجلاً من بني نجار أسلم فكتب للنبي ﷺ ثم ارتد فعاد نصرانياً. رواه البخاري عن أنس ﷺ، قال: (كان رجل نصرانياً فأسلم، وقرأ البقرة وآل عمران، فكان يكتب للنبي ﷺ، فعاد نصرانياً، فكان يقول: ما يدري محمد إلا ما كتبت له. فأماتته الله فدفنوه، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم، نبشوا عن صاحبنا فألقوه. فحفروا له فأعمقوا، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعل محمد وأصحابه، نبشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فألقوه. فحفروا له وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا، فأصبح وقد لفظته الأرض، فعملوا: أنه ليس من الناس. فألقوه).⁶⁸

⁶⁷ أبو داود، سنن أبي داود (بيروت: دار الرسالة العالمية، 1430 هـ)، ج 6، ص 414.

⁶⁸ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 6، ص 625.



وارتد كذلك الحارث بن سويد الأنصاري ولم يقتله النبي ﷺ لأنه رجع فأسلم. كما ذكره عبد الرزاق في تفسير قوله تعالى: (كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٨٦). قال: (حدثنا جعفر بن سليمان بن حميد الأعرج عن مجاهد قال: جاء الحارث بن سويد فأسلم مع النبي ﷺ، ثم كفر الحارث فرجع إلى قومه، فأنزل الله تعالى فيه القرآن (كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم) إلى (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم). فحملها إليه رجل من قومه فقرأها عليه. قال: فقال الحارث: والله إنك ما علمت لصدوق، وإن رسول الله ﷺ لأصدق منك، وإن الله لأصدق الثلاثة. قال: فرجع الحارث فأسلم فحسن إسلامه).⁶⁹

واشتهر في كتب السيرة أن زوج أم المؤمنين أم حبيبة قبل رسول الله ﷺ، عبيد الله بن جحش قد تنصر بعد هجرته إلى أرض الحبشة. قال ابن اسحاق في سيرته: (ثم تزوج رسول الله ﷺ بعد زينب أم حبيبة بنت أبي سفيان، كانت قبله عند عبيد الله بن جحش بن رثاب، أحد بني أسد أخي عبد الله بن جحش، كان تزوجها وهي بكر، وكان له منها حبيبة ابنة عبيد الله، فمات عنها بأرض الحبشة وقد تنصر بعد إسلامه).⁷¹ وذكر ابن حجر العسقلاني في ترجمة أم حبيبة: (ولما تنصر زوجها عبيد الله بن جحش، وارتد عن الإسلام فارقها).⁷² وقد يعلل بعض العلماء هذا الخبر عن ردة عبيد الله بن جحش، وحكم بإرسال هذه الرواية. وزعموا أنها لم تُرو بسند صحيح متصل. ولم يقتل رسول الله ﷺ من كفر بقلبه وأظهر الإسلام بلسانه أي المنافقون. قال رسول الله ﷺ: (إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم).⁷³ وقد خلص القرطبي آراء العلماء في سبب إمساك النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين مع علمه بنفاقهم إلى خمسة أقوال كما يلي:⁷⁴

1. لم يعلم حالهم أحد سواه.
2. لأن الزنديق (بمعنى المنافقين) يستتاب ولا يقتل. وهذا قول أصحاب الشافعي بأن الزنديق الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان يستتاب ولا يقتل.
3. مصلحة لتأليف القلوب عليه لئلا تنفر عنه. وقد أشار ﷺ إلى هذا المعنى بقوله لعمر: (معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي). أخرجه البخاري ومسلم.
4. إظهارهم الإسلام (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً).⁷⁵ قال الشافعي وأصحابه: وإنما منع رسول الله ﷺ من قتل المنافقين ما كانوا يظهرونه من الإسلام مع العلم بنفاقهم، لأن ما يظهرونه يجب ما قبله.

⁶⁹ سورة آل عمران: 86.

⁷⁰ عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري اليماني الصنعائي، تفسير عبد الرزاق (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ)، ج 1، ص

401.

⁷¹ أبو بكر محمد بن اسحاق بن يسار بن خيار، سيرة ابن اسحاق (بيروت: دار الفكر، 1398 هـ)، ج 1، ص 259.

⁷² ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ)، ج 8، ص 140.

⁷³ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 5، ص 163.

⁷⁴ محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (الرياض: دار عالم الكتب، 1423 هـ)، ج 1، ص 198.

⁷⁵ سورة المنافقون: 2.



5. أن الله تعالى كان قد حفظ أصحاب نبيه عليه السلام بكونه ثبتهم أن يفسدهم المتناقضون، أو يفسدوا دينه، فلم يكن في تبيقيهم ضرر، وليس كذلك اليوم، لأننا لا نؤمن من الزنادقة أن يفسدوا عامتنا وجهالنا.

ومن المرتدين في هذا العهد من أهدر رسول الله ﷺ دمه. كما ورد في حديث أبي قلابة: (حدثني أنس: أن نفرا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ، فبإيعوه على الإسلام، فاستوخموا الأرض، فسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ. قال: أفلا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من ألبانها وأبوالها. قالوا: بلى. فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصحوا، فقتلوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فأرسل في آثارهم، فأدركوا فعيء بهم، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم، ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا. قلت: وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء، ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا.)⁷⁶

وذكر ابن عبد البر في الإستذكار أمر النبي ﷺ بقتل المرتدين: (عن ابن إسحاق قال: وأما قتل عبد الله بن خطل فقتله سعيد بن حريث المخزومي وأبو برزة الأسلمي اشتركا في دمه وهو رجل من بني تميم بن غالب. قال: وإنما أمر رسول الله ﷺ بقتله لأنه بعثه مصدقا، وكان مسلما وبعث معه رجلا من الأنصار وكان معه مولى له يخدمه وكان مسلما، فنزل ابن خطل منزلا وأمر المولى أن يذبح له شاة ويصنع له طعاما. فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله، ثم ارتد مشركا. قال أبو عمر فهذا القتل قود من مسلم. ومثل هذا قصة مقيس بن صبابه قتل مسلما بعد أخذ الدية وهو أيضا مما هدر رسول الله ﷺ دمه في حين دخوله مكة.

كذا حدثنا سعيد بن نصر قال حدثني قاسم قال حدثني بن وضاح قال حدثني أبو بكر بن أبي شيبه قال حدثنا أحمد بن المفضل قال حدثني أسباط بن نصر قال زعم السدي عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: لما كان فتح يوم مكة أمن رسول الله ﷺ أهل مكة إلا أربعة نفر وامرأتين، وقال: اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة عكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن خطل ومقيس بن صبابه وعبد الله بن سعد بن أبي سرح. فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة، فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان أشد الرجلين فقتله.)⁷⁷

ومن حادثة الردة في عهد رسول الله ﷺ ما قد ذكرناه في قصة بعث معاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري إلى اليمن. عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه: (أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ثم أرسل معاذ بن جبل بعد ذلك، فلما قدم قال: يا أيها الناس إني رسول رسول الله ﷺ إليكم. فألقى له أبو موسى وسادة ليجلس عليها، فأتي برجل كان يهوديا فأسلم ثم كفر. فقال معاذ: لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله. ثلاث مرات. فلما قتل قعد.)⁷⁸

قضية تلازم الحراية مع الردة لإقامة الحد

قد تحدثنا عن وقائع الردة في عهد رسول الله ﷺ وكيف تعامل ﷺ معها. وعرفنا أن المرتدين قد يهدر دمهم وقد لم يقتلوا في عهده ﷺ. وغالبا كان النبي ﷺ يأمر أصحابه بقتل المرتد الذي ظهرت جريمته ما عدا الردة،

⁷⁶ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 9، ص 9.

⁷⁷ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر، الإستذكار (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ)، ج 4، ص 404.

⁷⁸ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد الأندلسي، المحلى بالآثار (بيروت: دار الفكر)، ج 12، ص 110.



وهي المحاربة أو القتل. كما ذكرت قصة ثمانية نفر من عكل الذين بايعوا على الإسلام ثم قتلوا راعي النبي ﷺ. وما أصابه عبد الله بن خطل ومقيس بن صبابه في يوم فتح مكة بعد أن يقتل مسلما ثم ارتدا. وهؤلاء الذين قتلهم النبي ﷺ من المرتدين عن الدين. والنافون عن حد الردة يستدلون بمثل هذا الأمر. ويرون بقضية تلازم الحراية مع الردة لإقامة الحد. أي بأن الردة لا تثير القتل لدي فاعله، وإنما محاربه التي تثير ذلك.

و من دليلهم على ذلك حديث رسول الله ﷺ عن جابر بن عبد الله: (أن أعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فأتى النبي ﷺ، فقال: يا محمد أقتني بيعتي. فأبى رسول الله ﷺ، ثم جاءه، فقال: أقتني بيعتي. فأبى، ثم جاءه، فقال: أقتني بيعتي. فأبى، فخرج الأعرابي، فقال رسول الله ﷺ: إنما المدينة كالكبير، تنفي خبيثها وينصع طيبها).⁷⁹ فيرون أن الإقالة هنا إقالته من الإسلام، فضلا عن قول القاضي عياض: (وإنما استقال من الإسلام فلم يقله النبي ﷺ، إذ لا تحل الرجعة إلى الكفر بعد الإيمان، ولا يسوغه النبي ﷺ لأحد).⁸⁰ فلو كانت كلمة (أقتني بيعتي) في الحديث السابق تعني معنى الإقالة من الإسلام، صار هذا الأعرابي مرتدا. وتبعنا لذلك، فهذه دلالة على أن النبي ﷺ لم يقتل كل المرتدين إذا لم تثبت جريمة أخرى عنده. ولكن المثبتين بحد الردة يرون أن معنى الإقالة هي إقالته عن الهجرة وليست عن الإسلام. وإذا كان الحديث بمثل هذا المعنى، فيمكن الرد على الأخذ بهذا الحديث دلالة عن نفي رسول الله ﷺ عن حد الردة.

و يرد كذلك المثبتون بالنافين والمنكرين على حد الردة بحديث بعث معاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري إلى اليمن. وإذا قرأنا هذا الحديث، لوجدنا أنه يدل على معنى صريح مع عدم الغموض لما قال معاذ: (لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله). وليس هناك احتمال آخر الذي يشير إلى تلازم الحراية مع الردة لإقامة الحد. فأجاب الدكتور عبد الله سعيد في كتابه⁸¹ أن لا بد له من فهم دقيق بهذا الحديث، وأن نفهم موقف معاذ بن جبل فيه بالنظر إلى مقتضى الحال حينذاك. وهو ظهور التمرد في أواخر عهد رسول الله ﷺ في اليمن، من جهة رجل يماني يسمى بالأسود العنسي. وهو إدعى على نبوته والتحق بأعداء الإسلام. ومع ذلك ارتد عدد من المسلمين والتحقوا به. إذ حينئذ كل من ارتد بأرض اليمن يعتبر بأصحاب الأسود العنسي، فهو من المحاربين.

وذهب النافون بقتل المرتد على موقف عمر ﷺ الذي لم ير القتل حدا و أوحده السبيل للمرتد، ويمكن أن يعاقب بالسجن، كما قد ذكرناه في الفصل السابق: (حدثني مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مغربة خير؟ فقال: نعم رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قربناه فضربنا عنقه. فقال عمر: أفلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله؟ ثم قال عمر: اللهم اني لم احضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني).⁸² وجاء خبر آخر في السنن الكبرى للبيهقي: (عن أنس بن مالك قال: لما نزلنا على تستر، فذكر الحديث في الفتح، وفي قدومه على عمر بن الخطاب ﷺ، قال عمر: يا أنس، ما

⁷⁹ مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم (بيروت: دار الجيل، 1334 هـ)، ج 2، ص 1006.

⁸⁰ عياض أبو الفضل اليحصي، إكمال المعلم بفوائد مسلم (مصر: دار الوفاء، 1419 هـ)، ج 4، ص 260.

⁸¹ Abdullah and Hassan Saeed, *Freedom of Religion, Apostasy and Islam* (Ashgate Publishing, 2004 M), 64.

⁸² مالك بن أنس أبو عبد الله الأمصبي، الموطأ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ)، ج 2، ص 737.



فعل الرهط الستة من بكر وائل الذين ارتدوا عن الإسلام فلحقوا بالمشركين؟ قال: فأخذت به في حديث آخر ليشغله عنهم. قال: ما فعل الرهط الستة الذين ارتدوا عن الإسلام فلحقوا بالمشركين من بكر بن وائل؟ قال: يا أمير المؤمنين، قتلوا في المعركة. قال: إنا لله وإنا إليه راجعون. قلت: يا أمير المؤمنين، وهل كان سبيلهم إلا القتل؟ قال: نعم، كنت أعرض عليهم أن يدخلوا في الإسلام، فإن أبوا استودعهم السجن.⁸³

وجواب عن ذلك أن عمر بن الخطاب أمر بالقتل في رواية أخرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال: (أخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق، فكتب فيهم إلى عمر. فكتب إليه: أن اعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها فخل عنهم، وإن لم يقبلوها فاقتلهم. فقبلها بعضهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله).⁸⁴ ولهذا قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في الإستذكار عن رواية السجن تلك: (يعني استودعهم السجن حتى يتوبوا، فإن لم يتوبوا قتلوا، هذا لا يجوز غيره، لقول رسول الله ﷺ: من بدل دينه، فاضربوا عنقه).⁸⁵ وزاده تعليقا: (ولا أعلم بين الصحابة خلافا في استتابه المرتد فكأنهم فهموا من قول النبي ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه، أي بعد أن يستتاب والله أعلم. إلا حديث معاذ مع أبي موسى فإن ظاهره القتل دون استتابه، وقد قيل أن ذلك المرتد قد كان استتيب).⁸⁶

وكانت الدلالة على قضية تلازم الحرابة مع الردة لإقامة الحد تنفي شمولية السنة الصحيحة التي تذكر (من بدل دينه فاقتلوه) بلا تحديد حالة المرتد. فالمثبتون بأن الردة جريمة شرعية التي حددها الشرع عقوبتها استدلوها بهذه السنة. أي بأن شرط إقامة حد القتل للمرتد هو ردة نفسها، وليس حرابة. فإذا ارتد الشخص عن الإسلام، وأعلن برده، يوجب القتل عليه إن لم يكن تائبا بعد ذلك. وإذا قلنا بما ذهب إليه المنكرون والنافون عن حد الردة، فكأننا نقول أن المرتد لا يعاقب وإنما هو يستتاب، وله اختيار في الإلتزام بالكفر أو الإيمان. وهذا لأنهم يعتمدون بعموم النص في قوله سبحانه وتعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)⁸⁷، وأن ظاهر القرآن لم يذكر حدا شرعيا لمن ارتكب الردة، إلا وعيدا بالعذاب والنار. فيقتل المرتد بمحاربه لا برده عن الإسلام. ولكن المحارب يقاتل ولو كان مسلما. لأن الحرابة في الشريعة الإسلامية لها حد منفرد بذاته، ولا يشترط فيه ردة.

وإذا اعتمدنا على رأي النافين بقضية تلازم الحرابة مع الردة لإقامة الحد، فما شأن قول رسول الله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه)؟ ولما لم يحذف رسول الله ﷺ هذا الحديث، ويكتفي بقوله (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان محصن يرحم، أو رجل قتل رجلا متعمدا فيقتل، أو رجل يخرج من الإسلام يحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض)؟ إذا انفرد هذا الحديث عن حالة رجل مرتد ومقارنته بالمحاربة، وإذا لم تأتي الأخبار بأمر قتل المرتد دون المحاربة، فلعل شأن قضية تلازم الحرابة مع الردة لإقامة الحد أمر حق لا

⁸³ أبو بكر البهقي، السنن الكبرى (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ)، ج 8، ص 359.

⁸⁴ عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري اليماني الصنعاني، المصنف (الهند: المجلس العلمي، 2 1403 هـ)، ج 10، ص 168.

⁸⁵ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر، الإستذكار (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ)، ج 7، ص 154.

⁸⁶ المرجع السابق

⁸⁷ سورة البقرة: 256.



يعرض. ولكن في الظاهر لم يكن كذلك، وقد قال رسول الله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه)، وأجمع السلف على حد الردة منفردا عن حد الحرابة.

زيادة الحجج للنافين

قد ذكرنا في المباحث السابقة عن حجية الكتاب التي اعتمدها المعاصرون لينفون حد الردة. وعرفنا أنهم في الحقيقة لم يروا الردة جريمة التي تستحق العقاب على مرتكبيها، إلا إذا كان المرتد محاربا لله ورسوله ﷺ. فما هو عقاب المرتد في الإسلام؟ هل الردة ليست بأكبر الذنوب فيه؟ وبمقابل حد القتل، فهم يثبتون بالعذاب الأخراوي جزاء للمرتد، كما أن الكافرين يعذبهم الله تعالى في الآخرة. لأنهم يعتقدون بأن الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يقطع العقاب الدنيوي للمرتد، كما قال أحد المعاصرين جمال البنا في كتابه: (فإن الأوضاع الحديثة تعلق علينا أن نعود إلى ما قرره الله والرسول لأنه هو ما يتفق مع مناخ الحرية في العصر الحديث وهذا تجمع الحسنيين: الاتفاق مع الإسلام ومعايشة العصر).⁸⁸

وهم أيضا استدلووا بشأن الحقوق الإنسانية. ونقصد بها مجموع المبادئ الفلسفية لحقوق الإنسان، وهي حق الإنسان للحياة، وحق الإنسان للحرية، أي بأنه يتخلص من إجبار غيره، وله حرية ليفعل ما يشاء ما دام لم يمنع عن حقوق غيره، وحق الإنسان للملكية، أي بأنه يستحق ملك ما يحصله من الأعمال. وظهر هذا الفكر أكثر بعد ثورة الولايات المتحدة والثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر ماسيحي. فالمعاصرون الذين ينفون عن حد الردة هم يرون بأن القتل للمرتد يهدم حق الإنسان للحياة، وحق الإنسان في حرية الاعتقاد واعتناق الدين. ولكن هذا الاستدلال ضعيف لعدة الأسباب:

أولا، أن هذه المبادئ الفلسفية لحقوق الإنسان ليست مصدرا في استنباط أحكام الإسلام ولفهم أصول الدين. وإذا أردنا أن نستدل بهذه المبادئ فلا بد له من موافقتها بالنصوص الشرعية. لأن الوحي مصدر قاطع في الدين وأمر ضروري لاستنباط أحكامه، وهذا الوحي هو الكتاب والسنة.

ثانيا، أنها قد تخالف المبادئ الدينية. الإسلام دين يحترم الأنفس أشد احتراماً، حتى قال الله تعالى: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)⁸⁹. ولكن هناك القصاص في الإسلام، وجاء كذلك في التنزيل: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ - فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ٤٥)⁹⁰. نغني أن في الإسلام ليس كل نفس يستحق الحياة في الدنيا. بعضه تقطع الشريعة بالقتل للأسباب المتفاوتة، كما ذكره النبي ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة).⁹¹ وكذلك أن حرية الإنسان في

⁸⁸ جمال البنا، حرية الفكر والاعتقاد في الإسلام (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، 1998 م)، ص 56.

⁸⁹ سورة المائدة: 32.

⁹⁰ سورة المائدة: 45.

⁹¹ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 9، ص 5.



الإسلام يحددها الشرع. وهذا متناقض عن مبادئ الحقوق الإنسانية التي تدعو إلى مطلق الحرية التي يملكها الإنسان.

ثالثا، كيف المبادئ التي صدرت مئات السنين بعد وفاة رسول الله ﷺ تؤخذ لإستنباط الأحكام الدينية؟ وهذه المبادئ لم تكن موجودة بين فقهاء الدين حينئذ، بل خطتها المفكرون الغربيون. فكيف نأخذها دليلا عن نفي حد الردة، ولا أحد من الأصحاب والتابعين والسلف يقول بها.

فحجية الحقوق الإنسانية حقيقتها لم تكن قوية ومتينة لنفي حد الردة. لأن كل ما لم يوافق الكتاب والسنة مردود في الإسلام. فإذا أراد المعاصرون أن يناقشوا ويبحثوا في حكم الردة ويقرروا بعدم قتل المرتد، فعليه أن يجلبوا بحجية الكتاب والسنة وما لم يتناقضها. لو قال النافون بحد الردة أكثر في شأن الحقوق الإنسانية ومضامنها ليعارضوا المثبتين به، فليمنعهم ويردهم المثبتون ويأتونهم بالنصوص الشرعية. وهنا نعرض بعض الحجج التي يمكن أن يعتمد عليه النافون، ويمكن أن يضيف الآراء الحديثة في الصراع الفكري بين المثبتين بحد الردة والنافين به.

لا إكراه في الدين

هناك تساؤلات مهمة لإبراز حكم الردة عن الإسلام، وهي شأن حرية الاعتقاد في الإسلام نفسه. فقد قال الله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)⁹² تأكيدا لذلك. وتذكر النصوص العديدة في إطار هذه القضية عن عدم الإكراه والإكراه في اختيار الاعتقاد واعتناق الدين. ومن بعض الآيات التي تتضمن هذا الشأن قوله جل وعلا: (وَقُلْ أَلْحَقْ مِنْ رَبِّكَ مَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)⁹³، وقوله سبحانه وتعالى: (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَن أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ يَوْمَئِذٍ وَمَن عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيضٍ ۝ ٤)⁹⁴، وكذلك: (فَإِن حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْتُ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِن أَسْلَمْتُمُ فَإِن أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ)⁹⁵ (٢٠).

يمكن أن نقول بأن هذه الآيات تدل إلى الكافرين والمشركين. أي بأن أمر حرية الإختيار في اعتناق الدين وقبول الإسلام أو رفضه محجوز للكافرين، أو من لم يؤمن بوحدة الله سبحانه وتعالى ولم يؤمن برسالة محمد صلى الله عليه وسلم من قبل. فأما المؤمن بالله رب العالمين لا رب سواه، وقبل الإسلام ديننا، كلف عليه حد الردة في حديث (من بدل دينه فاقتلوه). وإذا ذهبنا بمثل هذا القول، فكأن الإسلام دين الحرية لمن لم يسلم، ومن أسلم فلا حرية له. فشان حرية الاعتقاد في الإسلام مقتصر إلى غير المسلمين. وتناقض هذا الحكم ظاهر الآية: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ).

فأحسن الاحتمالات الذي يجمع بين الكتاب والسنة في هذه المسألة هو أن قوله ﷺ تقييد المطلق. وأن قوله سبحانه وتعالى (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) مقيدا بالسنة. فتدل الآية معنى لا إكراه للإنسان في الاعتقاد واعتناق الدين إلا إذا دخل الإسلام، فينبغي عليه أن يثبت به إلى أن يموت. ولكن هذا المعنى ينقص عالمية الإسلام في رأيه

⁹² سورة البقرة: 256.

⁹³ سورة الكهف: 29.

⁹⁴ سورة الأنعام: 104.

⁹⁵ سورة آل عمران: 20.



عن حرية الاعتقاد، لوجود الإستثناء فيها. والذي ولد مسلماً من والدين مسلمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله مباشرة بعد بلوغ عقله، ليس له حرية من صغاره إلى أجله المسمى، أو عنده حرية لمدة قليلة قبل أن ينطق بالشهادتين. والذي يقتني على مطلق الحرية في الاعتقاد هو كافر من لم يسلم منذ مولوده.

وسؤالنا الآن، لو كان الحديث (من بدل دينه فاقتلوه) تقييداً لمطلق الآية (لا إكراه في الدين)، وكيف بإشارة النبي ﷺ الذي يقول: (رجل يخرج من الإسلام يحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل). وهلا يمكن أن يكون هذا الحديث تقييداً للحديث السابق؟ أي سقط حكم القتل للمرتد من لم يحارب الله تعالى ورسوله ﷺ. وإذا قرأنا الأحاديث في ذكر الأحوال الثلاثة التي تثير إلى حكم القتل، مثل قوله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة).⁹⁶ لوجدنا أن معظم الأحوال هوجريمة الإنسان لغيره. فالحالة الأولى هي من قتل نفساً متعمداً، فقد حدد القرآن عقوبة هذه الجريمة في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي مَا قُتِلْتُمْ).⁹⁷

والحالة الثانية هي زان محصن، ولم تأت الآيات الكريمة في حد الزنا إلا للأحرار غير المحصنين. ولكن أشار عمر ﷺ وجود آية الرجم في رواية عن عبد الله بن عباس: (قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: إن الله قد بعث محمداً ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده. فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله. فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف).⁹⁸

فالأولى والثانية يقولان في حقوق الإنسان، أو العبد بالعبد. وهما النفس بالنفس والثيب الزاني. كلاهما يدور في إطار جريمة العبد للعبد. وتأتي الحالة الثالثة التي تقول في الردة. وإذا رأينا أن المرتد عن الإسلام في هذا الحديث بالمعنى العام، فهذه جريمة لله سبحانه وتعالى. أي أنها تدخل في حقوق الله، لا في حقوق الإنسان. وإذا قلنا في الردة بأنها تشترط فيها المحاربة لإقامة الحد، كما ذكرها رسول الله ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان محصن يرجم، أو رجل قتل رجلاً متعمداً فيقتل، أو رجل يخرج من الإسلام يحارب الله عز وجل ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض).⁹⁹ فالأحوال الثلاثة التي ذكرها رسول الله ﷺ، كلها جريمة في حقوق العباد والإنسان.

ولكن كما قد بحثناه سابقاً، أن المحاربة لها حد منفرد بنفسها. ولو قصد رسول الله ﷺ فيمن يحل دمه هو المحارب، فلما ذكر حالة الردة عن الإسلام قبل المحاربة؟ ولما قال رسول الله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه)؟ وهذا الإستدلال الذي يعتمد عليه المثبتون بحد الردة ومعارضة المنكرين. ولعل جواب النافين عنه هو أن رسول الله ﷺ ذكر الردة مقارنة بالقتل تحذيراً لأمته حتى لا يسقط في هذه الكبيرة، وتأكيداً بالعذاب العظيم في الآخرة للمرتد.

⁹⁶ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 9، ص 5.

⁹⁷ سورة البقرة: 178.

⁹⁸ مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم (بيروت: دار الجيل، 1334 هـ)، ج 3، ص 1317.

⁹⁹ أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، سنن النسائي (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406 هـ)، ج 7، ص 101.



النقاش في هدف قتل المرتد

القتل هو أشد العقوبات في التشريع الإلهي بل في القانون الوضعي. وهذا أمر خطير لا بد من حذر و احتياط في تطبيقه، حتى لا يقتل نفس غير مذنب. كما قد ذكرناه سابقاً، فالآية: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)¹⁰⁰ تدل على وزن النفس في الإسلام، فيقاس الواحد بالناس جميعهم. والله هذا من شأن احترام الإسلام بالنفس. ولذلك كتب على القاتل متعمداً قصاص، إلا من عفي له من أخيه. وهذا مكافأة عادلة للمقتول.

وكتب على الزاني المحصن كذلك القتل بالرجم. لأن من أتى امرأة بغير زوجته فقد خان بها وفشل الميثاق الغليظ بينه وبينها. فأى ذنب أكبر في النكاح والعلاقات الزوجية إلا الخيانة؟ ومع أن عقوبة الزاني المحصن من أشد العقوبات في التشريع الإسلامي، ولكن رسول الله ﷺ قد حدد الشروط الثقيلة في تعيين الزاني، حتى شرع الله سبحانه وتعالى كذلك حكم القذف. فلا يحكم الرجل بالقتل إلا بعد توافرت الشروط في تعيين الزنا، وبعد قضاء القاضي في المحكمة. وهكذا شريعة الإسلام في رعاية الناس.

والحالة الثالثة التي تجعل شخصاً مستحقاً بالقتل، كما أجمع عليها العلماء، هي الردة. وقد ذكرنا بعض الإحتمالات في تفسير الأحاديث التي تشير لذلك. وبقي عندنا سؤال في هدف هذا حكم القتل للمرتد. فلا شك أن الردة من كبرى الجرائم في الإسلام، فالضرورة الأولى من الضرورات الخمس في الشرع هي حفظ الدين. ويمكن أن نقول بأن الغرض من قتل المرتد هو للحفاظ على هذه الضرورة. ولوقلنا بذلك، فنعتقد أن المرتد خطر على المجتمع الإسلامي وكيانه. وإذا لم يهدر دمه، فسوف تخرب رده عن الإسلام النظام ومجتمع المسلمين. وما هو خطر الردة لهؤلاء المجتمع؟ ربما أن الكفر بعد الإيمان يجعل الفتنة والشك في الدين. حتى يتساءل المسلمون عن إيمانهم ويترددون في دينهم. وإذا لم يقتل هذا المرتد فلعل غيره يتبعه بالردة لعدم عقوبته.

ولكن إذا نقول بمثل تلك الحجة، فلما لم يقتل الكفار جميعاً؟ حتى أصبح الناس مسلمين جميعهم على وجه الأرض. وهذا الدين لم يقبل لذلك. وقد أبيع قتل المشركين في حالة الحرب فحسب. ولئن أهدر دم المشركين الكافرين في الحرب، ولم يوجب القتل في حالة الأمن والصلح، فالمرتد إذا أشد وأقبح من الكافر، لأن يوجب القتل عليه بمجرد الردة دون المحاربة. فيأتي العذاب للكافر في الآخرة. ويأتي العذاب للمرتد في الدارين، الدنيا والآخرة. وقد ينظر غير المسلمين هذا الحكم نظرة شاذة، ويزعم بأن الإسلام دين عنيف.

فقتل المرتد بغرض فتك الفتنة بين الأمة حتى لا يرتد غيره عن الإسلام، قد يجعل المسلمين وغيرهم يفتشون عن حقيقة هذا الدين وصلاحه. فبدأ أن يتساءلوا، لو كان هذا الدين حقاً، فلما قتل من يرتد عنه؟ كأن الإسلام يخاف أن تنتشر الفكرة الإلحادية بهذه الردة. وإذا قام هذا الدين على الحق، فليس هناك عذر للخوف عن إبطال المبادئ الدينية. إنكار الواحد عن ربوبية الله وألوهيته سبحانه وتعالى لا يسقط الحق بأن لا إله إلا الله. فهذا الكلام أحق الحقائق وأصدق العقائد. وإذا كان إنكار الواحد عن الإسلام لا يبطل الحق والصواب، فما

¹⁰⁰ سورة المائدة: 32.



الغرض من قتل المرتد إذا؟ فلا بد أن يعتني المثبتون بهذا النقاش في غرض قتل المرتد عن الإسلام. حتى لا ينقل الغير بأن الإسلام دين الخوف والعنف.

خاتمة

إن قتل المرتد من جانب آخر قد يجعل حجابا لجلب المصالح الدينية، وهي إمكانية الرجوع إلى الإسلام وتسليم الدين الحق. فمدة الإستتابة خلال ثلاثة أيام التي حددها بعض العلماء، قد لا تكفي للمرتد في اختيار الأمر بين الثبوت بالكفر أو الرجوع بالإيمان. وقد يرجع المرتد إلى الإسلام ولكنه لم يتب بوعيه أنه قد غلط الأمر، وإنما يخاف العقاب فحسب. ورجوع المرتد إلى الإسلام خوفا من القتل بلا تعيين القلب بالإيمان لا يجعله مسلما حقيقيا، وقد يكتم الكفر بقلبه ولا يظهره حتى لا يكتب عليه القتل. وليس هذا المراد من الشرع. وإنما أرادته الشرع هوتسليم الإسلام بالوعي أن الله سبحانه وتعالى إله واحد أحد لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله الذي جاء بهذه الرسالة، وأن قوله ﷺ حق من عند الله عز وجل. وإن لم تتوافر هذه الأمور في شخصية المسلم، وبقي الإيمان باللسان ولا بالقلب، فهومن المنافقين. وقتل المرتد بمجرد رده بعد استتابة ثلاثة أيام ولم يتب، قد يغلق باب التوبة عليه. فلعل يرجع إلى الإسلام بعد طول المدة، والله أعلم.

أعتقد أن ديننا الإسلام يريد أن يموت الإنسان على الإيمان لا على الكفر. وهذا وظيفة الدعوة الإسلامية لتدعو الناس إلى الإيمان بالله والثبوت به إلى الموت. كما جاء في وصية إبراهيم عليه السلام لبنيه: (وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَيَعْقُوبُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ١٣٢ أَمْ كُنْتُمْ شُرَكَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَجِدًا وَتَحَنُّنًا لَهُمْ مُسْلِمُونَ ١٣٣).¹⁰¹ وهذه الدعوة لا تقتصر على الكافرين من البداية فقط، بل لمن كفر بعد الإيمان أي المرتد عن الإسلام. فلا بد علينا أن نحاول ونبتكر في توبته ورجوعه إلى الإسلام أكثر من أن نحصر بقتله ونتركه كافرا إلى أن يموت.

وكذلك أن قتل المرتد يمنع المصلحة المحتملة فيما بعد، وهي نشوء المسلمين من أصلابهم. فلعل المرتد قد يلد ولدا مؤمنا، ثم أنت من صلبه ذرية طيبة آمنوا بالله سبحانه وتعالى، و فعلوا وأمره واجتنبوا نواهيته. ويمثل هذه المصلحة قد ذكرها رسول الله ﷺ لعائشة ؓ لما قالت له: (هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد؟ قال: لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة، إذ عرضت نفسي على ابن عبد ياليل بن عبد كلال، فلم يجبيني إلى ما أردت فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب فرفعت رأسي، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني، فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك، وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فهم، فناداني ملك الجبال فسلم علي، ثم قال: يا محمد، فقال ذلك فيما شئت، إن شئت أن أطبق عليهم الأخشيش؟ فقال النبي ﷺ: بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا).¹⁰² ومن ثم، لا بد لنا أن نلاحظ في تطبيق عقوبة القتل للمرتد لمجرد رده، وهل هي تؤكد قوة الإسلام والمسلمين، أو كانت تضعيفا للأمة. وإذا كان قتل المرتد يجعل أكثر ردة في الأرض، أي

¹⁰¹ سورة البقرة: 132-133.

¹⁰² محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري (دار طوق النجاة، 1422 هـ)، ج 4، ص 115.



DAFTAR PUSTAKA

- Al-Qur'an al-Kariim
- Al-Qurthubi, Ibn 'Ahmad, *Al-Jami' li ahkami al-Qur'an*,
(Riyadh: Daar 'alim al-kutub), 1423 H
- Al-Asqalaniy, Ibn Hajar, Abu al-Fadhl, *al-'Ishobah fi tamyiz al-shahabah*, (Beirut: Dar al-Kutub al-
'Ilmiyyah, 1415 H)
- _____, *Fath al-Bariy bisyarhi shahih al-bukhariy*,
(Beirut: Dar al-ma'rifah, 1379 H)
- Al-Bukhari, Abu 'Abdillah, Ibn Isma'il, *Shahih Bukhari*, (Dar
Thauq al-Najah, 1422 H)
- Al-Thabari, Ibn Jarir, Muhammad, *Jami' al-bayan 'an Ta'wil Ayat al-Qur'an*, (Dar al-hijr li al-thaba'ah wa
al-nasyr wa al-tauzi', 1422 H)
- Al-Anshori, Farid, *Abjadiyyat al-Bahs fi al-'ulum al-Syari'ah*,
(al-Dar al-Baidha', 1997)
- Al-Bana, Jamal, *Hurriyyat al-Fikr wa al-I'tiqod fi al-Islam*,
(Kairo: Dar al-Fikr al-Islamiy, 1998)
- Al-Hanbali, Ibn Rajab, Abu al-Faraj, *Jami' al-uluum wa al-hukm fi syarh khomsin hadistan min jawami' al-kalim*, Ed. Syua'ib al-Arnauthi, (Beirut:
Muassasah al-risalah, 1422 H)
- Al-Nawawi, Ibn Syarf, Abu Zakariya, Muhyiddin Yahya, al-
Minhaj *Syarh Shahih al-Muslim*, (Beirut: Dar
Ihya al-Turats al-'arabiy, 1392 H)
- _____, *Minhaj al-Thalibin wa 'umdah al-muftin fi al-fiqh*, (Beirut: Dar al-fikr, 1425 H)
- Al-Qasthalaniy, Ibn, Abd al-malik, Ahmad bin Muhammad
bin Abi Bakr, *Irsyad al-sariy li syarh shahih al-bukhariy*, (Mesir: Mathba'ah al-Kubra al-
amiriyah, 1323 H)



- Al-Jashshash, Ibn 'Ali, Ahmad, *Ahkam al-Qur'an*, (Beirut: Dar Ihya al-Turats al-'arabiy, 1405 H)
- Al-Jaziriy, Ibn Muhammad 'Audh, 'Abd al-Rahman, *al-Fiqh 'ala al-mazahib al-arba'ah*, (Beirut: Dar al-Kutub al-'ilmiyyah, 1390 H)
- Al-Nasa'I, Ahmad bin Syua'ib, *Sunan al-Nasa'I*, (Maktabah al-Mathbu'ah al-Islamiyyah, 1406 H)
- Al-Shan'ani, Ibn Nafi', Abu Bakr 'Abd al-Razzaq bin Hamam, *al-Mushannif*, (al-Majlis al-'Ilmi al-Hind, 1403 H)
- _____, *Tafsir 'Abd al-Razzaq*, (Beirut: Dar al-kutub al-'ilmiyyah, 1419 H)
- 'Asyur, Ibn, Muhammad Al-Thahir, *al-Tahrir wa al-tanwir*, (Tunis: Dar al-Tunisiyah li al-nasyr, 1440 H)
- 'Abd al-Bar, Ibn, Abu 'Umar Yusuf bin 'Abdillah, *al-Istidzkar*, (Beirut: Dar al-kutub al'ilmiyyah, 1421)
- _____, *al-Tamhid li Ma fi al-Muwaththa' min al-ma'aniy wa al-asanid*, Maroko: (Wizarah 'Umum al-Auqof wa al-Syu'un al-Islamiyah, 1387)
- Hazm, Ibn, al-Andalusiy, Abu Muhammad, 'Ali bin Ahmad bin Said, *al-Muhalla bi al-Atsar*, (Beirut: Daar al-fikr, 1425 H)
- Ibrahim, Anis, *al-Mu'jam al-Wasith*, (Maktabah al-Syuruq al-Dauliyah, 1424 H)
- Ishaq, Ibn, Abu Bakr Muhammad, *Sirah Ibn Ishaq*, (Beirut: Daar al-fikr, 1398 H)
- Katsir, Ibn, Abu al-Fida', *Tafsir al-Qur'an al-'Adzhim*, (Dar al-thaba' li al-nasyir wa al-tauzi', 1420 H)
- Muslim bin al-Hujjaj, Abu al-Husain, *Shahih Muslim*, (Beirut: Dar al-Jail, 1334 H)
- Mubarakfuri, Ibn Abd al-rahim, Abu al-'ala Muhammad bin 'abd al-rahman, *Tuhfatu al-ahwadziy*, (Beirut: Dar al-kutub al-'Ilmiyyah)



- Manzhur, Ibn, Abu al-Fadhl, *Lisaan al-‘Arab*, (Beirut: Dar shadir, 1414 H)
- Taymiyyah, Ibn, Abu al-Abbas, *al-Shorim al-Maslul ‘ala Syatimi ar-Rasul*, (Al-hirs al-wathani al-su’udi, 1403 H)
- Qudamah, Ibn, Abu Muhammad ‘Abdullah bin Ahmad, *Mughniy*, (Kairo: Maktabah al-Qahirah, 1388 H)
- Malik Bin Anas, Abu ‘Abdillah, *al-Muwaththa’*, (Beirut: Dar Ihya’ al-Turats al-‘arabiy, 1406 H)
- Al-Qardhawi, Yusuf, *Jarimah al-Riddah Wa ‘Uqubah al-Murtad fi Dhau’I al-Qur’an wa al-Sunnah*, <https://www.al-qaradawi.net/node/5105> [18 Agustus 2020]
- Saeed, Abdullah and Hassan, *Freedom of Religion, Apostasy and Islam*, (Ashgate Publishing, 2004 M.)

